

٢ جادى الآخرة سنة ١٣٧٥ الموافق ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٦ العدد ٢٥٧

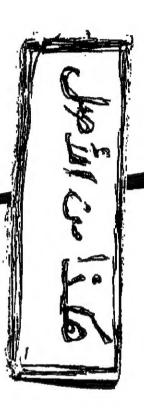
عمان : يوم الاثنين

1141_1144 قانون رقم (٣) لسنة ١٩٥٦ قانون مؤقت ملحق بقانون الموازنة العامة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٥ نظام ممدل لنظام الاسلحة النارية رقم (١) لسنة ١٩٥٦ 1144 قرار رقم (٣) صادر عن المجلس العالي قرار رقم (٤) صادر عن المجلس العالي قرار رقم (٢٧) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين قرار رقم (٢٧) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين 114. 1111 1147



مطبعة الاردن . عمان

AVIS



تحق المحسيني للفك كم والمِنتة للأرونية المفاقية

بمقتضى الفقرة الاولى للإدة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/١/١٩٥٦

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون الموقتالآتيونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون رقم (٣) لسنة ١٩٥٦

قانون مؤقت ملحق بقانون الموازنة العامة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٥

١ ـ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥) ويعمل به من بداية السنة المالية ٥٥٠/٢٥٠ .

٢ ـ تضاف النققات التـــالية الى القسم الأول من جدول النفقـــات رقم (١) الملحق بقـــانون الموازنة العامة رقم (۱۸) لسنة ۱۹۵۵ .

أ ــ النفقات العادية :

المجمسوع	المبليخ	عنسوان الفصل	رقم الفصل	
	Y	وزارة التجارة ــ الجارك	١.	
	1	وزارة المعارف	۱۸	
	012	وزارة الزراعة	٧.	
	70	النفقات العامة	۴٠	
440.5		مجموع النفقات العادية		
	ب ـــ النفقات فوق العادة :			
	70	وزارة المائية	.**	
	1	وزارة الزراعة	17	
40		مجموع النفقات فوق العادة		
VY0. £	الحجموع العام			
- III . 4 5 E P	مل ۱۹۷۱ من جدول الفقال) الواردة في عنوان المادة (١١٧) من الفم مة . قد ١٨١ / مه ٩	۳ ـ تلغی کامة (لتأهیل	
ے رقم (۱) اللحق	Com Charle D. () D.	مة رقم (۱۸) لسنة ١٩٥٥ .	بقانون الموازنة العا	

٤ ـ يستعاض عن كلية (عمان) الواردة في عنوان المادة (١٠) من الفصل (٣٩) من جدول النفقات رقم (١)
 ١٠ - الملحق بقانون الموالينة العامة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٥ بكلمة (القدس)

11/4

1.114

12710

1.173

 تؤمن المبالغ الملكورة في المادة الثانية من هذا القانون بالصورة التالية : أ _ من زيادة تقديرات الواردات في الفصل السادس ب من زيادة تقديرات الواردات في الفصل السابع ج_من الاحتياطي

Hanes 3107V

٣ ــ رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيد احكام هذا القانون . 1907/1/4

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ابراهيم هاشم

وزير المالية خلوصي الخيري

نحى الطبين للنعل ممكر والطمنة للأدونية الفاتمية

بمقتضى المادة العاشرة من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٥٥ . نصادق على النظام الآني ونأمر باصداره .

نظام معدل لنظام الاسلحة النارية رقم (١) لسنة ١٩٥٦

مادة ١ _ يطلق على هذا النظام اسم (نظام معدل لنظام الأسلحة النارية لسنة ١٩٥٦) ويقرأ مع نظام الأسلحةالنارية رقم (١) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد، ويعمل به أعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ ــ تعدل المادة (٢) من النظام الأصلي بالاستعاضة عن عبارة الفقرة (٥) التي جاءت فيها بعبارة(الفقرة ٦) 1400/17/41

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع والمعسارف ووزير الخسارجية ابراهيم هاشم سمير الرفحاعي فوزي الملقي وزير العدلية وزير وزير المائية الداخلية والأشغال العامة والاقتصاد عمر مطر فلاح المدادحة خلوصي الخيري وزير الزراعةوالبرقءوالبريد وزير التجـــارة وزير الصحمة والطيران المدني هاشم الجيوسي والانشاء والتعمير انسطاس حنانيا والشؤون الاجتماعية

فرار رفم (۳)

صادر عن المجلس العالي

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته المنمقدة بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٧ اجتمع الجاس العالي لتفسير حكم المادة ١٢٣ من الدستور ليعلم هل ان صلاحية ديوان تفسير القوانين المنصر صرعامًا في شاده المادة مقصورة على تفسير القوانين فقط أم اتها تشمل تفسير الانظمة ايضا .

وبعد الاطلاع على كتاب نائب رئيس الوزراء المؤرخ ١٠/١٠/١٥٥٠ وكتــاب رئيس ديوان المحــاــبة المؤرخ ١٩٥٥/٩/٢٨ وتدقيق نصوص الدستور تبين لنا ١٠ يلى :

١ ـ ان المادة ١٢٣ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (للديوان الخاص حق تفسير نص أي قانون لم تكن الحماكم قد فسرته اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء) .

٢ ـ ان المادة ٣١ من الدستور تنص على ان (الملك يصدق على القرانين ويصدرهـ ويأمر بوضع الأنظمة االازمـة لتنفيذها بشرط أن لا تتضمن ما يخالف احكامها).

٣ ـ ان المادة ١٢٠ منه تنص على ان (التقسيات الإدارية في المماكة الأردنية المساشمية وتشكيلات ودوائر الحكومة
ودرجانها واسماؤهاومهاج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم و اختصاصاتهم
تعين بانظمة يصدرها مجلس الوزراء مموافقة الملك).

ومن هذه النصوص يتضح أن التشريع في هذه المملكة حسما نص عليه الدستور يصدر في ثلاث صور : الاولى : في صورة قانون من مجلس الأمة بموجب المادة (٢٥) منه .

الثانية : في صورة نظام تنفيذي من مجلس الوزراء الغرض منسه ايراد الجزئيات والتفصيلات اللازمة لنفساذ القانون بموجب المادة (٣١) منه .

الثالثة : في صورة نظام مستقل تصدره السلطة التنفيذية بمقتضى المادة ٢٠ من الدستوركتشريع اصيللاتنفيذالقانون قائم واننا نرى انه ليس المراد من كلمة القانون الواردة في المادة المطلوب تفسيرها مــا يصدر عن مجلس الأمة فحسب وانما تتناول جميع التشاريع التي تسن وفق الاوضاع المعتادة المبينة في الدستور ، اذ ان هــــذه الكلمة مستعملة هنا بالمعنى العام الشامل وليس بالمعنى الخاص الضيق .

ولهذا فان النظام بنوعيه التنفيذي والمستقل يدخل في مفهوم كامة (القانون) المشار اليها لانه لا يخرج عن كونه اما تشريعا اصيلايوضع بالاستناد الى احكام الدستور ذاته او تشريعا ثانويا يوضع لتنفيذ احكام الفانونوفي حدو ده كما أسلفنا. هذا ما نقرره في تفسير المادة ١٢٣ المذكورة .

صلر في ٢٥/١٢/١٥ مار

عضو عضو عضو عضو عضو عضو رئيس المجلس العالي عضو مجلس الاعيان عضو مجلس الاعيان عضو مجلس الاعيان رئيس محكمة التمييز نديم الملاح صالح بسيسو مخالف * عبدالرحن الرشيدات على مسار

عضو محكمة التمييز عضو موسى الساكت

★ الحالف الزملاء الرأي لانه محسب صراحة المسادة ١٢٣ من الدستور ليس للديوان الجاص حق تفسير الانظمة والقاعدة الفقهية الصحيحة تنص على انه لا مساغ للاجتهاد في موود النص .

فلاح المدادحة

فراد رفم (٤)

صادر عن المجلس العالي

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠/٤/٥٥/١ اجتمع المجلس العالي لأجل تفسير حكم المادة ٧٦ من الدستور ليعلم هل ان وزارة البلاط تعتبر وظيفة عامة لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية مجلس الاحيان بمقتضى هذه المادة أم انها لا تعتبر كذلك .

وبعد الأطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء المؤرخ ٢٠٠/٤/٥٥٥١ رقـــم ٢/٣٠/٢/٣/٢ وعلى نصوص لدستور تبين لنا :

١ - ان المادة ٧٦ المطلوب تفسيرها تنص على انه (مع مراعاة احكام المادة ٥٢ من هذا الدستور الإ بجوز الجمع بين عضوية محلس الاعيان أو النواب وبين الوظائف العامة ويقصد بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبة من الاموال العامة ويشمل ذلك دوائر البلديات . . . اللخ .

٢ ـ ان المادة ٦٤ من الدستور تنص على انه (يشترط في عضو مجلس الاعيان زيادة على الشروط المعينة في المادة ٧٥ من
 هذا الدستور ان يكون من احد الطبقات التالية ، رؤساءالوزراء ، والوزراء الحاليون والسابقون ...البج).

٣ ـ ان المادة ٥٢ منه تنص على انه (لرئيس الوزراء او للوزير الذي يكون عضواً في احد مجلسي الاحيان والنواب حق التصويت في مجلسه . . . الخ) .

ومن هذه النصوص يتضح ان احكام الدستور تجيز لرئيس الوزراء والوزراء الحاليين ان يجمعوا بين مناصبهم هذه وبين عضوية مجلس الاعيان .

اما الموظفون العامون فلا يجوز لهم الجمع بين وظائفهم وبين تلك العضوية .

وقد حددت المواد 11_1 من الدستور المعنى المقصود من كلمة وزير ، فنصت بانه هو الذي يكون عضواً في مجلس الواب ويعتبر عجلس الواب ويعتبر مستقيلا او مقالاً عند استقالة رئيس الوزراء او اقالته .

اما الوظيفة العامة فقد عرفتها المادة ٧٦ منه بانها كلُّ وظَّيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العامة ،

وبما ان وزير البلاط يتنساول راتبه من الامو ال العامة وهو ليس عضواً في مجلس الوزراء ولا ينطبق عليه الوصف الخاص بالوزراء المبحوث عنه آنفاً فانه لذلك يعتبر موظفاً بالمعنى المقصود من المادة ٧٦من الدستور ولا يجوز له الجمع بين منصبه وبين عضوية مجلس الاعيان .

هذه ما نقرره في تفسير المادة ٧٦ المذكورة .

صدر في ۱۹/۱۲/۱۹ه

عضو عضو عضو عضو مضو عضو مضو عضو معضو عضو عضو عصل الاعيان عضو مجلس الاعيان عضو مجلس الاعيان مضو مجلس الاعيان مضو مجلس الاعيان مضو مجلس الاعيان عضو محلس الاعيان عضو محلس الاعيان عضو مسار

عضو عضو عضو عضو عضو عضو عضو عضو علمة التمييز عضو محكمة التمييز عصو محكمة التمييز عضو محكمة التمييز عصو محكمة التمييز عص

Spain Collins